لان الضمان بالمثل والاثم تالد بين العين والمنفعة قالوا الا في ثلاث
منافع الوقف ومال اليتيم والمعد للاستغلال فتضمن وقلنا القصاص
لو وجب على رجل فقتله اجنبي لا يضمن بقتل القاتل لانه ملك القصاص
ليس بمال قلنا بل هو مال وقلنا ملك النكاح لا يضمن بالشهادة
بالطلاق بعد الرضوع اذا رجع الشهود لان ملك النكاح ليس بمال
متقوم وضمنهم الشافعي رحمه الله وابد للمأمور به من صفة
هي الحسن ضرورة ان الامر وهو الشارع حكيم لا يأمر بالعبث اعلم
ان الحسن والقبيح يطلق على ثلاثة معان على ملايم الطبع
ومنافره كالفرح والغم وعلى صفة كمال وصفة نقصان كالعلم و
الجهل وعلى متعلق المدح والذم كالعبادة والمعصية ولا خلاف
انهما بالمعنيين الاولين عقليان واما بالثالث فعند المعتزلة الحاكم
بالحسن والقبح هو العقل وعندنا هو الله والعقل آلة للعلم بهما
وعند الاشعري لا حظ للعقل فيهما وتحقيقه في المطولات
وهو اي الحسن ثلاثة انواع اما ان يكون حسنا لعينه اي يدركه
العقل بلا واسطة وهو نوعان اما ان لا يقبل السقوط اصلا ووصفا
او وصفا فقط او يقبل اي السقوط المذكور او لا يكون حسنا
لعينه وكالغير بل يكون ملحقا بهذا القسم اي الحسن لعينه الملزوم الما
لما حسن لمعنى في غيره اي غير المأمور به كالتصديق مثال الما
حسن لعينه ولا يقبل السقوط اصلا ووصفا لانه لو تبدل كان
كفرا ومثال ما لا يقبل السقوط وصفا لا اصلا الاقرار بالله فان
اصله واجب الا كراه لا وصفه حتى لو قتل كان ماجورا الصلاة

مطلب لابد للمأمور به من صفة الحسن

مطلب انواع الحسن

مثال

مثال لما يقبل السقوط اصلا ووصفا بعذر كحيض او وصفا لا اصلا
كالصلاة في الاوقات المكروهة والزكاة مثال الملحق به كان حسنا
بواسطة دفع حاجة الغير لكنها بخلق الله تعالى فكانت كلا واسطة به
فالمتحقق به لعينه او يكون حسنا لغيره وهو نوعان اما ان لا يتأدى
ذلك الغير بنفس المأمور به او يتأدى به او يكون ذلك الحسن المطلق
الجامع لجميع الاقسام حسنا لحسن في شرطه بعدما كان حسنا
لمعنى في نفسه او غيره بالطريق الاولى او ملحقا بما هو الحسن
لمعنى في نفسه امثلة ذلك على الترتيب كالوضوء فانه حسنه
للتوسل للصلاة وهي لا تتأدى به بل بفعل مقصود بعده والجهاد
فانه حسنه بواسطة اعلاء كلمة الله تعالى وتتأدى به كاقامة الحدود
والقدرة التي يتمكن بها العبد من اداء ما لزمه مثال القول في شرطه
لان تكليف العاجز قبيح فصار كلا من التصديق وما بعده حسنا
لمعنى في شرطه وهي اي مطلق القدرة نوعان مطلق عن التقييد
بشيء ما يأتي ويسمى القدرة الممكنة وهو ادنى ما يتمكن به المأمور
من اداء ما لزمه بلا حرج غالبا بدنيا كان او ماليا وهو اي الادنى
شرط في وجوب اداء كل ما ثبت بالامر كالصلاة وغيرها
والشرط قوله اي توهم التمكن المذكور لا حقيقة حتى قلنا اذا
بلغ الصبي او اسلم الكافر او طهرت الحائض في آخر الوقت مقدار
ما يسع فيه التحريمة لزمه الصلاة عندنا لتوهم الامتداد في الوقت
بعد قدر التحريمة كما كان لسليمان عليه السلام فلست بهذا القدر وجوب
الاداء ثم بالعجز يلزمه القضاء وكامله وهو القدرة الميسرة للاداء اي

مطلب القدرة نوعان

Copyright © King Saud University